# العلاقات التركية التونسية ١٩٢٤- ١٩٥٧م

# Turkish-Tunisian Relations 1924-1956

الباحثة: نور كامل عبود [١]

**Researcher: Nour Kamel Abboud [1]**

**E-mail: n.k.2020@yahoo.com**

أ.د. حازم مجيد أحمد [٢]

**Prof. Dr. Hazem Majeed Ahmed [2]**

جامعة سامراء/ كلية التربية [١][٢]

**University of Samarra \ College of Education [1][2]**

الكلمات المفتاحية: تركيا، تونس، العلاقات، التطورات، موقف.

**Keywords: Turkey, Tunisia, relations, developments, position.**

**الملخص**

بعد احتلال تونس من قبل فرنسا عام ١٨٨١ كان لدولة العثمانية موقفاً تجاه تلك الحادثة إذ دافعت عن الإيالة التونسية في المحافل الدولية إلاَّ أنَّ الضعف الحاصل في بنيتها وهشاشة الحكم وتكالب الدول الكبرى عن اقتسام ممتلكاتها أدى بالنتيجة إلى ضياع تونس نهائياً.

وبعد إعلان كمال مصطفى اتاتورك الجمهورية التركية وإسقاط السلطنة العثمانية عام ١٩٢٤، هب إلى تغيير معالم الدولة الجديدة وتنظيم العمل وتغيير كل شيء كان معهود أيام الدولة العثمانية، تلك التجربة أثارت الشباب التونسي وحركت المشاعر واستدعته إلى القيام بعدة إجراءات سياسية الغرض منها تأسيس الأحزاب والعمل بهمة على نيل الاستقلال من دون العودة إلى الماضي، وقد كان ذلك عام ١٩٥٦، بهمة رجال تونس الأبطال الغيارى.

كان الشعب التركي متواصلاً وداعماً للشعب التونسي ورجاله وبذلت الصحافة جهوداً كبيرةً من أجل النهوض بالشباب التونسي لنيل الاستقلال.

كان موقف الحكومة التركية غير متوافق مع جهود رجالات تونس لنيل استقلالها، إذ تعاونت مع فرنسا وبريطانيا لإبقاء حالة الاحتلال على تونس، وذلك في إطار الهيمنة التي قادتها الأخيرتان في هيئة الأمم المتحدة.

**Abstract**

After the occupation of Tunisia by France in 1881, the Ottoman Empire had a stance towards that incident, as it defended the Tunisian regency in international forums, but the weakness in its structure, the fragility of governance, and the scrambling of the major countries to share their property led to the final loss of Tunisia. After Kemal Mustafa Ataturk declared the Turkish Republic and overthrew the Ottoman Empire in 1924, he set out to change the features of the new state, organize work, and change everything that was common in the days of the Ottoman Empire.

This experience provoked Tunisian youth and stirred feelings and called him to take several political measures aimed at establishing parties and working actively to achieve independence without returning to the past, and that was in 1956, with the vigor of the men of Tunisia, the jealous heroes. The Turkish people were communicative and supportive of the Tunisian people and their men, and the press made great efforts to advance the Tunisian youth to achieve independence. The position of the Turkish government was incompatible with the efforts of the men of Tunisia to gain its independence, as it cooperated with France and Britain to maintain the state of occupation on Tunisia, within the framework of the hegemony led by the latter two at the United Nations.

**المقدمة**

دب الضعف في الدولة العثمانية، وبدأت تفقد قدراتها العسكرية بعد أن وصلت أوج قوتها في القرن الخامس عشر، ومنها أصبحت عاجزه عن مواجهة الدول الأوربية، لذا بدأت الدول الأوربية تتغلغل في توابع الدولة العثمانية، ابتدأ عن طريق التعاملات التجارية والاقتصادية وبعدها عن طريق الامتيازات الممنوحة لها، واتخاذها ذرائع لاحتلال أقاليم الدولة العثمانية المتباعدة، والتي كانت شبه مستقلة، ومن تلك الأقاليم أو الإيالات العثمانية إيالات المغرب العربي سيما تونس، واستغلت الدول الأوربية الأزمات المالية في تلك البلدان، وبدأت بالتغلغل الاقتصادي فيها، ولعل تونس من البلدان العربية التي لديها علاقات تجارية مع الدول الأوربية، لا سيما فرنسا، التي بدأت بوضع مخططاتها الاستعمارية للسيطرة على تونس واحتلالها، وبمظاهر اقتصادية أولاً ومن ثم الاحتلال العسكري.

**أولاً: الأزمة المالية في تونس والتغلغل والاحتلال الفرنسي ١٨٨١م**

انعكس التسرب التجاري الأوربي في البلاد التونسية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر على تغير خصوصيات التجارة الخارجية التونسية التي تحولت نحو الانفتاح، ومن ملامح التحولات ارتفاع الواردات على حساب الصادرات، مع تدهور شروط التبادل وتغير تركيبة المبادلات، فقد ارتفعت في الواردات نسبة المصنوعات والكماليات الثمينة على حين انخفضت نسبة مستلزمات الإنتاج وتقلصت في الصادرات نسبة المصنوعات (سيما الثابتة) بينما تضمنت مكانة المنتوجات الزراية وبالتحديد زيت الزيتون وأحياناً الحبوب التي بلغت ٧٢٪ وتجلى الاختلال التجاري الخارجي في تعدد سنوات عجز الميزان التجاري وأنعكس ذلك على الريال التونسي الذي تضرر من النزيف المالي فتدهورت قيمته في أيلول عام ١٨٢٤م عملياً بنسبة الثلث. حصلت هذه التحولات الهيكلية في علاقة مع تدعم مكانة التجار الأوربيين وأرباحهم على حساب التوازنات التجارية والمالية للبلاد وعلى حساب الفئة الحاكمة ونشاطها التجاري، فنشط رجال الأعمال الأوربيون مستفيدين من الامتيازات القنصلية فجنوا الأرباح على حساب إفلاس الطرق المحلية، فقد تمكنوا من السيطرة على مسالك تصدير زيت الزيتون الذي أصبح المورد الخارجي الأول للبلاد وتوريد وتصديراً.(١)

وكان نتيجة ذلك هو خلل في الميزان التجاري، ونزيف نقدي وتخفيض في العملة المحلية وصعوبات كانت تعاني منها خزينة البايات والطبقات الميسورة وكانت قبل عام ١٨٣٠م، ثم كانت بعد ذلك سياسة الإصلاحات يشير بها على الباي القناصل والمستشارون والتجار الأوربيون وينادي بها أيضاً الوسطاء وذوو النوايا الطيبة من الأهالي ولكل حسب دوافعه الخاصة، فأدى ذلك بالباي إلى أن ينفق بلا حساب على شراء مواد أوربية وإلى أن يقوم

بتوظيفات مالية باهظة بقدر ماهي عديمة الجدوى[٢]، وكان هناك حدث مهم أثر على تونس وهو دخول فرنسا إلى الأراضي الجزائرية عام ١٨٣٠م.[٣]

يعد احتلال فرنسا للجزائر في عام ١٨٣٠م نقطة تحول في العلاقات المغربية الأوربية من جهة والعلاقات المغربية العثمانية من جهة أخرى، فالعلاقات الأوربية المغربية خلال الثلاثة القرون التي سبقت ذلك الاحتلال كانت تتمحور على الندية بين الطرفين، سيما عندما نجحت الدولة العثمانية بمساعدة أمراء البحر في طرد الإسبان من الثغور التي يسيطرون عليها في المغربين الأدنى والأوسط .[٤]

إن احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠م جعل الدولة العثمانية تبحث عن سبل لاسترداد ولاية الجزائر بالمفاوضات السياسية لكنها فشلت، ولأجل ذلك أرادت أن تتخلص من الأسرة الحسينية في تونس لتكون على مقربة من الجزائر لتتابع أوضاعها، إلاَّ أنَّ فرنسا عارضت ذلك وبشدة لتدخل في مجابهة مع الدولة العثمانية على تونس.[٥]

أحتج السلطان العثماني محمود الثاني [٦](1808-1839)على الاحتلال الفرنسي للجزائر كونها من ممتلكات الدولة العثمانية، وحاول في بداية الأمر مفاوضة الفرنسيين بأن الدولة العثمانية سوف تتكفل بجميع المطالب الفرنسية وبالذات ما يتعلق بتأمين التجارة الفرنسية، ولكن تلك المحاولات فشلت ونتيجة لسلبية الموقف الفرنسي فكر السلطان في استعمال القوة ضد الفرنسيين، ولكن يبدو أن الإمكانيات العسكرية لم تكن تسمح للدولة العثمانية بمجابهة الفرنسيين، الذين كانوا يملكون من القوة ما يمكنهم من السيطرة على الايالات المغرب العربي جميعها، لذلك قررت العدول عن التدخل في الجزائر وبدأت تخطط في الحفاظ على كل من تونس وطرابلس من الوقوع تحت السيطرة الفرنسية ولكي يؤكد السلطان العثماني على تبعية تونس للدولة العثمانية أعطى إشارة للفرنسيين بأن تونس جزء لا يتجزأ من أملاك دولته، وأنه يهتم بأمورها الداخلية وذلك بإصدار فرمان لوالي تونس حسين باي [٧](1824-1835) يجدد فيه تعيينه كوالي على تواس كما إعتاد السلاطين العثمانيون على ذلك ويشكره لقيامه بالمهام الموكلة إليه، ويطلب منه تسيير أمور الرعية متبعاً الأوامر العلية التي تصل إليه بما يقتضه الشرع الشريف.[٨]

إن الإصلاحات التي قام بها أحمد باي[٩] جعلت تونس في ضائقة مالية أرغمت الباي على زيادة الضرائب لتعويض الخزينة فعانت الايالة من الفقر حتى أضطر الجباه للاستغناء عن الجند لعدم وجود القمح الذي تؤخذ عليه الضريبة والذي يوزع على الجند الأمر الذي أدى بالباي إلى الاستيراد من مصر.[١٠]

أما بالنسبة للإصلاحات التي قام بها محمد باي[١١] والتي كان أهمها عهد الأمان الذي يعد بمثابة دستور البلاد وتعود أحداث إصداره إلى إقدام الباي على الأمر بإعدام يهودي بعدما

تطاول على الدين الإسلامي أمام الملأ ليستغل هذه الحادثة كل من قنصل انكلترا، وقنصل فرنسا للضغط على تونس للقيام بإصلاح يتضمن الأمان لتونس والأجانب وإلا فإن الأسطول الإنكليزي والفرنسي جاهزان للتدخل العسكري في ايالة تونس.(١٢)

تمت صياغة عهد الأمان الذي تألف من مقدمة وإحدى عشر بنداً بعد أن تشاور الباي وخاصته، وقد كتبه الشيخ ابن أبي الضياف(١٣) بحضور ممثلي الدول الأوربية وكبار موظفي الدولة لتقرأ نصوصه في كانون الأول ١٨٥٧م، مع توعد الباي للعمل بنصوصه.(١٤)

نصت بنود عهد الأمان على جميع السكان في تونس على اختلاف أديانهم ولغاتهم وعلى مساواتهم أمام القانون والضرائب وحرية الاعتقاد الديني فضلاً عن إنشاء محام مختلفة، ومنع الأجانب الحق في ممارسة الأعمال ومختلف الصناعات إن هذا العهد جعل تونس مجالاً للتغلغل الاقتصاد الأوربي، إذ حصل قنصل فرنسا على امتياز مد خطوط التلغراف وإصلاح أقنية قرطاج لسقي تونس وحلق الوادي.(١٥)

شجعت الدولة العثمانية تونس على المضي في الإسراع في التوصل إلى قوانين مماثلة لما قامت به الدولة العثمانية عدد من الدول الأجنبية، كجانب من الجوانب الإصلاحية التي سعت الدولة العثمانية في تونس إذ إنَّ المصالح الغربية أخذت في التنامي ولاسيما وأن أعداد الأجانب واستثماراتهم أخذت تزداد روابط تونس بالدولة العثمانية ضعفاً يوم بعد يوم.(١٦)

نجحت فرنسا في التأثير على بايات تونس بإخراجهم من دائرة الارتباط بالدولة العثمانية، وفي الوقت نفسه حاولت زيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي، لكي تضمن أحقيتها في تونس من دون بقية الدول الأوربية الأخرى المنافسة لها مثل: بريطانيا وإيطاليا.(١٧)

ويبدو أن ضعف الدولة العثمانية، وظروفها الداخلية وهزائمها العسكرية، جعل الدول الأوربية تتنافس على وراثتها، كونها الرجل المريض، الذي يجب تقسيم ميراثه، ولكن التقسيم يجب أن يكون حسب القدرة على التنافس، والسبق في مد النفوذ، وتدرج البايات في قروض الإفلاس بداية عام ١٨٦٢م بقروض داخلية والتمويل بوساطة مصطفى خزندار(١٨)، بلغت قيمة ٢٨ مليون فرنك بفائض ١٢٪ ومن تجار يهود وغيرهم من سكان البلاد، سيما من الجالية الأوربية المتاجرة، مما يدل على الثروات التي كدسها البعض على حساب البلاد وأسرع مصطفى خزندار إلى ترتيب قرض جديد خارجي التمويل عام١٨٦٣م تزيد قيمته عن ٣٩ مليون فرنك بفائض ٧٪ والتزمت الدولة التونسية حسب شروط هذا القرض بدفع ٤,٢ مليون فرنك، وفي الواقع لم يصل إلى الخزينة من القرض سوى ٥،٦ مليون فرنك بعد خلاص قسط من الدين الداخلي (القرض السابق)(١٩)، وبعد تحصيل الوسطاء على منع سمسرتها عندما تسلم خير الدين باشا(٢٠) الوزارة تبين أن دين الإيالة (٢١)قدر بـ(١٢٥) مليون، قسم إلى (٢٥) سهم مع فائدة ٥٪، وكان

الاستقطاع من الخزينة التونسية ٥,٦ مليون فرنك أي ما يعادل نصف قيمة خزينة الدولة، كنتيجة لتزايد القروض ومطالبة الدائنين الرئيسيين لحكومة تونس منهم الممولون والتجار الفرنسيين والإيطاليين في الأخير الدول الأوربية على تكوين لجنة دولية آذار/مارس ١٨٦٩م للإشراف على المالية التونسية.(٢٢)

تم تأسيس اللجنة المالية الدولية في عهد محمد الصادق باي(٢٣) عام (١٨٥٩-١٨٨٢م).(٢٤) كانت مهمتها الإشراف على إيرادات البلاد التونسية وتقطع نصفها للدين العام، وكان ذلك القرار الأثر الكبير في تدخل أعضاء تلك اللجنة في شؤون تونس الداخلية والذي تطور إلى رمز للسيطرة والاستغلال والتنافس المحموم من الدول الأوربية للسيطرة على اقتصاد البلاد وظهر واضحاً إن تونس دخلت في مرحلة من الهيمنة الاقتصادية للأوربيين كان من الصعب الانفكاك منها، إذ أصبحت الحكومة التونسية في وضع لا يحسد عليه مما جعلها تبحث عن طوق النجاة في إعادة الروابط مع الدولة العثمانية.(٢٥)

في ظل المشاكل الداخلية والضغوط الخارجية التي كانت تعاني منها تونس حدث تقارب بين الحكومة التونسية والحكومة العثمانية كان الهدف منه التلويح لفرنسا بأن تونس تابعة للدولة العثمانية ولن نسمح لفرنسا بابتلاعها كما فعلت بالجزائر، وذلك الشعور وجد قبولاً لدى الدولة العثمانية التي تراجع وجودها في تونس منذ احتلال الجزائر، وزاد تراجعاً منذ عهد أحمد باي الذي حاول أن يصحح خطأه ويعود إلى سياسة التوازن الذي انتهجها البايات في السياسة الخارجية، ولقد أدركت الحكومة التونسية خطأ الابتعاد عن الدولة العثمانية التي تشكل عمقاً استراتيجياً بالنسبة لها فحاولت أن توثق علاقاتها مع الدولة العثمانية، وكان هناك الكثير من المراسلات التي تبادلها الطرفان، والرسل الذين كانوا يحاولون إعادة الارتباط إلى سالف عهده، ومن تلك المحاولات، على سبيل المثال إحدى الرسائل التي أرسلها خير الدين، الوزير الأكبر إلى الحكومة العثمانية والتي شرح فيها تصوره للعلاقة بقوله:" بما لا يخفى عن الجناب الرفيع أن دولة فرنسا منذ عام١٨٣٠م سعت لمقاصد لها سياسة في إبعاد هذه الإيالة عن الممالك العثمانية والمقاصد المشار إليها دائرة بين أمرين، أما تسهيل الاستيلاء عليها إن اقتضاءه المجال أو مجاورتها لمملكة ضعيفة لا ملجأ لها ولا متعرض فيما تريد منها ولا يتم لها ذلك الأبعاد إلا بإنكار ما للدولة العلية من الحقوق بهذه المملكة، ومنذ ثورة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م ثبت عند سيادة الباي المعظم ورجال حكومته أن لا نجاح لهم إلا في استبقاء ارتباط تونس مع الدولة العلية.(٢٦)"

كان التحول في السياسة التونسية تجاه الدولة العثمانية بمثابة المحاولة التونسية لإيقاف الأطماع الأجنبية في تونس، سيما من الفرنسيين والإيطاليين الذين بدأ التنافس واضحاً فيما بينهم للسيطرة على تونس، وذلك كونها من الناحية القانونية تابعة للدولة العثمانية ووجد ذلك التوجه

مساندة سياسية من بريطانيا التي كانت تسعى لإبقاء تونس على وضعها مع الدولة العثمانية، وكانت نصائح القنصل البريطاني تصب في ذلك الاتجاه خاصة فيما يتعلق بالفرمانات التي كان يرسلها السلطان العثماني إلى الباي وفي رسالة من محمد الصادق إلى السلطان العثماني السلطان العثماني عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦). [٢٧]

يتضح مدى أهمية الفرمانات للباي في تلك الفترة الحرجة التي أدركت فيها الحكومة التونسية سياستها الخاطئة تجاه علاقاتها مع الدولة العثمانية في بعض المدد التي تلت احتلال فرنسا للجزائر، وحاولت أن تعيد الارتباط من خلال اهتمامها بتلك الفرمانات، فلقد كتب الباي إلى السلطان رسالة أشار فيها بقوله:" أما بعد التحية المناسبة لحضرة الخلافة والدعاء لها بالنصر والتمكين والإعانة على ما امتنت عليه من مصالح الدين بالحسنى لأبواب الخلافة العلية خلد الله تعالى سلطانها عمر وعمر بالصالحات أزمانها أو شهدها للخير وأعانها وجعل التأييدات الإلهية أعوانها، أن عبد نعمتها المتحلي بصادق حرمتها المتميز بشعار حرمتها المقلد بأطواف منتها المتمسك بحبله وهو حبل الله المتين والمتعدد بفضلها وفضل سلفها الأئمة المهتدين طلب فيما سلف من فضلها الرفيع الذي تعود هو سبقه من الخلفاء الراشدين صدور الفرمان العلي الذي سلفت الإرادة السنية بصدور بمقتضى كتاب الصدارة العظمى المؤرخة في ٢٣ رجب ١٢٨١هـ (٢٣ ديسمبر ١٨٦٤م)، وأعاد الآن مطلبه راغباً من الأعتاب العلية الالتفات إليه وإلى من بهذا القطر من المسلمين الذين تخطب أئمتهم على منابرهم بالدعاء لهذه السلطنة المؤسسة دعائمها على الهدى والإعانة على طاعتها في السر والنجوى، وذلك بالتفضل على عبد نعمتها بصدور الفرمان الشريف المشار إليه إتماماً للنعم التي تعودها هو وسلفه من أبواب الخلافة الإسلامية والمقاصد تضمنها ما حرره لجناب الصدارة العظمى.[٢٨]

استغلت الحكومة الفرنسية الأزمة المالية التي كانت تعاني منها البلاد التونسية، بسبب النفقات المالية في سبيل الإصلاحات التي مست مختلف الميادين، وقد كانت متحمسة لاستغلال هذا الوضع في تونس بحكم تواجدها على حدودها (الجزائر) ورغبتها في الهيمنة الكلية عليها، سيما وأن إيطاليا كانت قد أرسلت عام ١٨٧٨م عدد من العساكر للإقناع الباي بقبول الحماية أو التنازل عن بنزرت أو إعلانه ميناء حراً، إلاَّ أنَّ الباي رفض ذلك متحججاً برفض الدولة العثمانية ذلك.[٢٩]

تزامنت المطامع الفرنسية في تونس مع انعقاد مؤتمر برلين في (١٣ حزيران ١٣ تموز ١٨٨٧م) الذي أعطاها الضوء الأخضر لاحتلالها، إذ تخلت بريطانيا عن أطماعها في تونس مقابل اعتراف فرنسا بسيطرتها على جزيرة قبرص، وقد صرح بذلك وزير الخارجية البريطاني اللورد (روبرت سيسل سالسبوري ١٨٧٨-١٨٨٠م) لنظيره الفرنسي (وليم هنري إدينكتون

١٨٧٧-١٨٧٩) على هامش انعقاد المؤتمر أنه لا يعارض فرنسا إذا أرادت الاستيلاء على تونس في الوقت نفسه شجع مستشار الإمبراطورية الألمانية (أوتوفون بسمارك ١٨٧١-١٨٩٠م) المقترح البريطاني.[٣٠]

لم تتخلى إيطاليا عن فكرة احتلال تونس، إلاَّ أنَّها لم تتلق دعماً فعلياً من أحد، إذ عارضت بريطانيا تدخلها في تونس لأنها تمكنهم من مراقبة الساحل الجنوبي الغربي من البحر المتوسط، وتمكنهم في النهاية من قطع طريق الهند (درة التاج البريطاني) لاسيما بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩م على الرغم من دعم المانيا لفرنسا لاحتلال تونس إلاَّ أنَّ الرأي العام الفرنسي وعدد كبير من السياسيين الفرنسيين، عدواً تأييد بسمارك للتدخل الفرنسي في الشؤون مناورة قصد بها تعكير العلاقات الفرنسية مع إيطاليا وعزل فرنسا على الصعيد الأوربي إلاَّ أنَّ فرنسا وافقت على مقررات مؤتمر برلين، لأن ذلك سيؤدي إلى إعادة التوازن في منطقة البلقان والمضايق شرق أوربا، ويمكنها من الحصول على موارد جديدة وثروة وميدان لنشاطها الاستعماري وتحقيق تطلعاتها الاستعمارية في المغرب العربي منذ احتلال الجزائر.[٣١]

استغلت فرنسا غارة مزعومة لأحدى القبائل التونسية على الأراضي الجزائرية لتبدأ عمليتها العسكرية تمهيداً لاحتلال تونس، وعند سماع الباي بحادثة توغل القبائل أمر بالتحقيق مقترحاً معاقبة هذه القبائل بإرسال قوة تونسية لمحاسبتهم، لكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك وأعلمت الباي أنها ستعمل على معاقبة الجناة بنفسها وعندئذ أضطر الباي في الثامن من نيسان إلى إجبار قناصل الدول المعتمدين في ولاية تونس بقرار التدخل الفرنسي في شؤون ولايته، وأخبر الباي السلطان عبدالحميد الثاني [٣٢]بمجريات الأمور طالباً من الباب العالي القيام بدور فعال لإيقاف القرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية وعلى الرغم من معارضة إيطاليا والدولة العثمانية. دخلت من الأراضي الجزائرية قوة فرنسية مؤلفة من سبعة وخمسون ألف جندي إلى ولاية تونس في أواخر نيسان ١٨٨١م متجهاً نحو تونس العاصمة، وتردد الباي في طريقة التصدي للعدوان الفرنسي فوجه فرقة عسكرية لمواجهة الغزاة ثم أمرها بالرجوع وسرح جنوده.[٣٣]

وفي غضون ذلك قام الباي محمد الصادق بجهوده في الاحتجاج لدى الدول الموقعة على معاهدة برلين وطلب منها التدخل لوقف الاحتلال، وفي الوقت نفسه كلف الباي أخاه علي بقيادة الجيش لصد القوة الفرنسية، إلاَّ أنَّه لم يستطع صدها ولا منعها من التقدم، وأمل الباي بإيفاء الدولة العثمانية بوعودها بإرسال أسطولها إلى تونس إلاَّ أنَّ آماله باءت بالإخفاق، وذلك لأن الدولة العثمانية تعاني من ضعف في قدراتها العسكرية، وهي غير قادرة على حماية أقاليمها، ومنها تونس، فقد وصلت القوات الفرنسية في ١١ أيار ١٨٨١م، إلى مقر الباي في (قصر سعيد)، وفي اليوم التالي توجه (الجنرال بربار)[٣٤] ، برفقة القنصل الفرنسي في تونس

(تيودور روستا) لمقابلة الباي وقدم له نسختين من معاهدة فرنسية– تونسية معدة سلفاً وأمهله خمس ساعات لقبولها أو رفضها بعد ساعتين وتحديداً في الساعة الثامنة مساء وقع الباي مرغماً على معاهدة باردو.[٣٥]

تضمنت المعاهدة مقدمة وعشر بنود، ولم يذكر بند فيها لفظة الحماية بل نصت على أنه تدخل عسكري مؤقت [٣٦]، أهم ما جاء في المعاهدة، أن تواجد القوات الفرنسية مؤقت وتركزها في مناطق الحدود والساحل، ورحيلها عندما نصح الادارة التونسية قادرة على حفظ الأمن والنظام، في الوقت نفسه لا يحق للباي عند معاهدة باردو لم تذكر في نصها لفظة (حماية) بل نصت على أنها معاهدة ود وصداقة، بيد أن فرنسا ذكرت أن وجودها ليس احتلالاً بل حماية، ولكنها في الواقع اعتدت على السيادة التونسية داخلياً وخارجياً.[٣٧]

ويبدو إن الاحتلال الفرنسي لم يغير من النظام شيء، اذ إن دولة الباي وإدارتها ظلتا كما هي، ولكن قام إلى جانبهما مراقبون فرنسيون ومقيم عام إلى جانب الباي، وكاتب عام لدى الإدارة المركزية والوزراء التونسيون ومن مراقبين مدنيين في الولايات يشرفون على القيادة وممثلي السلطة فيها.[٣٨]

أسهمت مختلف الجماعات والشرائع والجهات التونسية في الجهاد ضد المحتل الفرنسي قدر طاقتها وحسب ظروفها المتفاوتة في جميع الأحوال كان ميزان القوى العسكري غير متكافئ بدرجة مطلقة بين قوة عظمى معتدية ومقاومة منفردة قليلة العدد والعدة وإن عظمت إقداماً واستبسالاً، فقد كانت الغلبة مضمونة للطرف الاستعماري حتى ولو كانت البلاد في وضع مزدهر، أما وهي تعاني من الصعوبات المتحدة تحت الضغط الخارجي خلال القرن التاسع عشر فهي غير قادرة بمفردها على الوقوف في وجه العدوان هذا فضلاً عن دهاء المحتل في الحفاظ على دولة البايات.[٣٩]

**ثانياً: الموقف العثماني من الاحتلال الفرنسي لتونس ١٨٨١م:**

سبقت المدة التي فرض الحماية الفرنسية على تونس كانت مدة حرجة لكل من تونس والدولة العثمانية، فتونس أحست بالخطر الذي كان ينتظرها من الدول الأوربية فضلاً عن فرنسا التي بدأت تعد العدة في فرض حمايتها على البلاد، أما الدولة العثمانية فقد أحست أن وجودها في تونس أصبح في خطر، وأنها لا تستطيع الإبقاء عليه نظراً لوجود الأطماع الاستعمارية القوية وخاصة كل من فرنسا وإيطاليا[٤٠]، وكان تدخل الباب العالي تجاه المسألة التونسية سياسياً بداية الأمر إذ تمثل في مناقشات دبلوماسية وبرقيات احتجاج رسمية بين الطرفين.[٤١]

فور وصول خبر اشتباكات القوات التونسية مع الفرنسيين قامت الدولة العثمانية بإرسال برقيات عن طريق عاصم باشا إلى الدول الكبرى لتأييدها ضد الحدث الذي ألم بتونس، إلاَّ أنَّه لم

يلغ التجاوب منهم وفي تلك الأثناء توغلت فرنسا أكثر في الأراضي التونسية، مما أضطر الباي محمد الصادق إلى إرسال برقية للحكومة العثمانية وسفرائها في عواصم الدول الكبرى لتعرف موقفهم من مشكلة تونس، ,وافقت فرنسا على قبول الصلح واتصلت بالدول الكبرى كطرف في ذلك الصلح قبلت فرنسا ووعدت الباب العالي بدراسة المسألة، إلاَّ أنَّها في الحقيقة كانت تماطل لكسب الوقت ولتجنب أي عمل عسكري ضدها من الباب العالي.(٤٢)

وصل رد فرنسا بشأن وساطة الباب العالي لحل المسألة التونسية في ٣ حزيران ١٨٨١م والذي كان سلباً، ولهذا اتجهت الدولة العثمانية لطلب المساعدة مرة أخرى من الدول الكبرى الموقعة على معاهدة برلين.(٤٣)

إلاَّ أنَّ الدول الكبرى رفضت، ذلك الطلب ووقفت متفرجة فقط بعدها رفضت فرنسا الصلح مع الدولة العثمانية وبعد تجاهل الدول الكبرى للقضية التونسية قدم الباب العالي على القيام بتدخل يجري في المياه التونسية ليؤكد على تبعية تونس له من جهة وليجبر فرنسا على قبول التفاوض حول المسألة التونسية من جهة أخرى، قررت الدولة العثمانية إرسال أسطول بحري إلى تونس، إلاَّ إن تلك الفكرة لاقت معارضة ولاقت تأييد، ولأجل ذلك انعقد مجلس الوزراء العثماني لرسم سياستها تجاه الأحداث حيث تقرر إرسال سفينتين حربيتين بدلاً من الأسطول كاملاً وبالرغم من رفض فرنسا لهذه الفكرة عند سماعها الخبر إلاَّ أنَّ الباب العالي تغافل عن ذلك وأعد السفينتين للإقلاع باتجاه تونس، وقبل ذلك التأهب وصل خبر توقيع معاهدة ١٢ حزيران ١٨٨١ بين الباي وفرنسا لتتوقف السفينتين عن الإبحار.(٤٤)

وأعلن عاصم الباشا أمام الممثلين الدبلوماسيين في الخارج عن توقيع الباي لمعاهدة ١٨٨١م بالقوة، وأن الباب العالي سيحتج عن الموقف السلبي الذي انتهجته الدول الكبرى اتجاه المسألة التونسية.(٤٥)

نظمت المقاومة صفوفها على الحدود التونسية الطرابلسية في عام ١٨٨٢ إذ كانت تأمل دائماً تدخل القوات العثمانية وأصبحت تلك المنطقة الملاذ الأمن للمقاومين الذين أقروا العزم على مواصلة الكفاح وما زاد من عزيمة المجاهدين إصدار فرنسا أوامر لقواتها المسلحة تقضي بعدم السماح للمقاومين باجتياز الحدود الطرابلسية خشية حصول مواجهات مع الدولة العثمانية.(٤٦)

دعم الباب العالي المقاومة التونسية من الناحية الإعلامية دعم الشيخ محمد بيرم التونسي(٤٧) الذي أنشأ جريدة (الاعتدال) بالقسطنطينية بمعية مساندة الباب العالي وكانت تصدر هذه الجريدة بصفة منظمة، وقد شنت في عددها الأول الصادر عام ١٨٨٣م حملة إعلامية دعائية على المستوى الإسلامي في أسلوب صوفي جهادي أصدرت نداءات إلى المسلمين كافة تدعوهم إلى نبذ الخلافات والتكتل حول السلطان، وقد قدرت فرنسا خطر هذه الصحيفة التي

دعت إلى توحيد صفوف المسلمين وانضمامهم إلى إخوانهم التونسيين في مقاومتهم بشكل غير مباشر لذلك حجزت الأعداد الخمسين جريدة ومنعها من الوصول إلى تونس.[٤٨]

إن سبب عجز الدولة العثمانية عن مساندة المقاومة التونسية، كان بسبب حالة الضعف التي كانت عليها إذ تعد المدة بين (١٧٦٨-١٨٢٦م) مرحلة ضعف الدولة العثمانية ومرد ذلك ضعف شخصية سلاطينها، وكذلك المؤسسة العسكرية وظهر ذلك الضعف بعد عام ١٨٢٦ ومرحلة التنظيمات والإصلاحات العثمانية التي زادت من امتيازات الأجانب في الدولة العثمانية في الوقت الذي ظهرت الحركات الانفصالية الداخلية منها جمعية الإتحاد والترقي عام ١٩٠٨ التي عملت على إسقاط حكومة عبد الحميد، ناهيك عن ظهور الحركات الانفصالية في الشرق العربي في القرن الخامس عشر وتراجع نفوذ الدولة العثمانية أمام الدول الأوربية على المستوى الخارجي، كل تلك العوامل كانت تنذر بسقوط الدولة العثمانية التي انتهجت سياسة مهادنة فرنسا والحفاظ على ما تبقى لها من ممتلكات ولاسما حفاظها على ليبيا.[٤٩]

يبدو إن الاحتلال الفرنسي أصبح أمرا واقعا، لاسيما بعد ضعف الدولة العثمانية وعجزها عن الدفاع عن ايالاتها في المغرب العربي، بالذات ايالة تونس، أما في بدايات القرن العشرين، واندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، وهزيمة الدولة العثمانية، وتقسيم ايالاتها بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وذلك تحت شعار تقرير المصير، فإن تركيا وريثة الدولة العثمانية، رفعت شعار القومية بدل الخلافة الإسلامية، وعملت جاهدة على إرضاء الدول الأوربية، ومنها فرنسا، وبذلك توقف دورها بكونها المدافع عن المسلمين في العالم، وكانت مواقفها في سياستها الخارجية تخدم مصالحها القومية، ولذا وقفت إلى جانب فرنسا في الصراع التونسي الفرنسي، ولم تؤيّد استقلال تونس، وذلك كان عقدة خلاف سياسي بين تونس وتركيا.

**الخاتمة**

بعد الانتهاء من البحث توصلنا إلى عدد من النتائج المهمة التي أوجزها بالآتي:

١. كان الاحتلال الفرنسي من القسوة والجبروت ضد أبناء تونس إذ عمل على قتل وتهجير واعتقال ونفي آلاف منهم وممارسة القسوة المفرطة في التعامل السيء على عكس ما كان يجري في عهد السيطرة العثمانية.

٢. بدأ أبناء تونس في التحرك لنيل الحقوق في عشرينيات القرن العشرين عن طريق الثعالبي وأكمل درب النضال الحبيب بورقيبة من خلال الأحزاب السياسية.

٣. بدأ الشعب التركي معجاً بنضال الشعب التونسي ضد الاحتلال الفرنسي وسانده كثيراً .

٤. تضامنت الصحافة التركية مع نضال الشعب التونسي.

٥. لم تقف الحكومة التركية مع نضال الشعب التونسي في التحرر من نير الاحتلال الفرنسي بعد أن صوتت مع فرنسا وبريطانيا.

**الهوامش:**

١ فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخيه في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (مصطلح العهد العثماني/ أواسط القرن التاسع عشر) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٧، ص٥٩٠-٥٩١؛ مفيد الزبيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني، دار أسامة للنشر والتوزيع نبلاء ناشرون وموزعون، الأردن- عمان، ٢٠١٥، ص١٥٢-١٥٣.

٢ محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، ط٣، دار سرار للنشر، شارع عبد الرحمن عزام، (د.م)، ١٩٩٣م، ص٩٧.

٣ ليلى بلحاج، عبير حابي، الأزمة المالية في تونس وانعكاس على الوضع السياسي(١٨٥٩-١٨٨٣م)، جامعة الجيلالي بو نعامة خميس مليانة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص١٧.

٤ تركي بن عجلان الحارثي، الوجود العثماني في الفترة ما بين ١٢٤٦-١٢٩٨/١٨٣٠-١٨٨١م، ج٤، دار المنظومة، ٢٠٠٨، ص٢٢.

٥ ليلى بلحاج، عبير حابي، المصدر السابق، ص١٨.

٦ محمود الثاني: وهو ابن السلطان عبد الحميد الأول، ولد في قصر طوب قابي في تموز ١٧٨٥، اعتلى كرسي العرش في عام ١٨٠٨، وكان عمره آنذاك ثلاثة وعشرين عاماً، بعد خلع أخيه السلطان محمد الرابع، تلقى تعليمه الأولي على يد نخبة من العلماء تعلم القراءة والكتابة والعلوم الدينية، واكتسب خبرةً واطلاعاً على أمور الحكم من ابن عمه السلطان سليم الثالث الذي كان يصحبه معه إلى اجتماعات المجلس السلطاني، قام بإصلاح التعليم وتمكن من القضاء على الانكشارية عام ١٨٢٦ توفي في تموز ١٨٣٩. عمار محمد كاظم فرج البزاز، السياسة الداخلية في عهد السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٦، ص٥٣-٥٤.

٧ حسين بن محمود باي: ثامن بايات تونس، ولد في ٤ آذار ١٧٨٤، تسلم الحكم في ٢٨ آذار ١٨٢٤، شهدت مدة حكمه تحديات عديدة لتونس أبرزها الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠، الأمر الذي أدى إلى عقد معاهدة تجارية مع فرنسا كانت النواة الأولى لتغلغل النفوذ الفرنسي في تونس. توفي في ٢ ايار ١٨٣٥. أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، تونس، الدار العربية للكتاب، ١٩٩٩، ج٣، ص١٨٣.

٨ تركي بن عجلان الحارثي، المصدر السابق، ص٣٢.

٩ أحمد بن مصطفى: وهو أحمد باي عاشر بايات تونس ابن مصطفى باي ولد في ٢ كانون الأول ١٨٠٦ عاش في قصر باردو وتعلم عدة لغات عندما تولى أبوه مصطفى باي الحكم عام ١٨٣٥ أصبح قائداً للجيش ومتنفذاً وصاحب قرار في تونس تمكن من إزاحة خصمه شاكير صاحب الطابع وقتله وكان فكره يهدف إلى استقلال تونس بشكل نهائي عن الدولة العثمانية عام ١٨٣٧ أصبح بايا على تونس، إذ قام بعدة إصلاحات عسكرية وسياسية وأراد أن يضع تونس في مصاف الدول المتقدمة إلاَّ أنَّ الأزمة المالية التي عصفت بتونس عام ١٨٥٢ قضت على أحلامه ومشروعاته شارك مع العثمانيين في حرب القرم عام ١٨٥٤، توفي في ٣٠ ايار ١٨٥٥. للمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر: أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج٤، ص١١-١٨٢.

١٠ علي سلطان، تاريخ العرب الحديث ١٥١٦–١٩١٨م، ط١، مكتبة طرابلس العالمية طرابلس، ص٥٣٤.

١١ محمد بن حسين باي: الباي الحادي عشر لتونس، أطلق عليه محمد باي حكم للمدة من ١٨٥٥–١٨٥٩، ولد في أيلول ١٨١١، أصبح ولياً للعهد وباي الأمحال في مدة حكم أبن عمه أحمد = باي، تسلم الحكم في تونس بعد وفاة ابن عمه أحمد باي في ١ حزيران ١٨٥٥، حاول تنظيم الجباية، من خلال إصداره ضريبة الإعانة في حزيران ١٨٥٦ وإزالة عدد من المظالم شهد عهده إصدار عهد الأمان في أيلول ١٨٥٧ وتأسس في عهده المجلس البلدي ١٨٥٨ واشروه بمشروع ماء زغوان ١٨٥٩. توفي في ٢٢ أيلول ١٨٥٩.للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج٤، ص١٨٥–١٩٧.

١٢ ليلى بلحاج، عبير حابي، المصدر السابق، ص٣٦.

١٣ أحمد بن أبي الضياف: سياسي ومؤرخ تونسي ولد العاصمة تونس عام ١٨٠٤ في أسرة أصيلة من قبيلة أولاد عون، وبعد أن درس في الجامع الكبير، عين عام ١٨٢٦ سكرتيراً للباي في عهد حسين باي (١٨٢٤–١٨٣٥)، وفي بداية حكم أحمد باي ارتقى إلى باش كاتب أو كاتب أول شغلها إلى عهد محمد الصادق، وكان على صلة بمصطفى خزندار ونسيم شمامة الذي قدمه في صورة إيجابية في كتاباته، أصبح عضواً في المجلس الأكبر عام ١٨٦٠،كَلَّفَ بتحرير دستور ١٨٦١، كان من المناهضين للقروض الخارجية لتونس، ولم يقم إلاَّ بدور ثانوي بعد انتفاضة ١٨٦٤، توفي في تونس في ٢٩ تشرين أول عام ١٨٧٤. الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦، ص١٥–١٧.

١٤ أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج٤، ص٣٦.

١٥ علي سلطان، المصدر السابق، ص٥٤.

١٦ تركي بن عجلان الحارث، المصدر السابق، ص٨١.

١٧ المصدر نفسه، ص٩٥.

١٨ مصطفى خزندار: هو مملوك يوناني ولد عام ١٨١٧م، وقد تربى بقصر أحمد باي، ليعينه فيما بعد وزيراً للمالية، وقد اشتهر بمكره وسرقته الكثيرة ع(3) تركي بن عجلان الحارثي، المصدر السابق، ص٨١.

١٩ نخبة من الأساتذة الجامعيين بإشراف خليفة الشاطر، تونس عبر التاريخ، ج٣، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ٢٠٠٥، ص١٢٠.

٢٠ خير الدين التونسي: ولد خير الدين التونسي في عام ١٨٢٠ وهو مملوك اشترى لحساب أحمد باي وترعرع في قصره وانخرط عام ١٨٤٠ في سلك الفرسان ثم درس القانون وتمكن من إعادة قسم من الأموال المسروقة في قضية محمود بن عياد ١٨٥٣ ثم نصب وزيراً للبحر عام ١٨٥٧ وأصبح رئيس المجلس الأكبر عام ١٨٦١ وأثناء إقامته في فرنسا لأعوام، بسبب قضية محمود بن عياد تعلم اللغة الفرنسية، فضلاً عن زياراته للدولة العثمانية وفرنسا، فزار أكثر من ١٨ بلداً أوربياً واختلط بكبار الملوك والرؤساء والوزراء، عين في تموز ١٨٦٩رئيساً للكومسيون المالي ومن ثم أصبح وزيراً أكبر عام ١٨٧٣ بعد إقالة مصطفى خزندار، وفي عام ١٨٧٧ تم إقالتهُ من منصب الوزير الأكبر، دعاه السلطان عبد الحميد الثاني ليصبح صدر أعظم ٤ كانون الأول ١٨٧٨، واستمر بالمنصب، حتى ٢٨ تموز ١٨٧٩، توفي في إسطنبول في ٣٠ كانون الثاني ١٨٩٠. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسين جبار إبراهيم، خير الدين التونسي ودوره الإصلاحي وتأثيره الفكري ١٨٣٩– ١٨٩٠، بغداد، رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ٢٠١٢، ص٦–٢٥.

٢١ نخبة من الأساتذة الجامعيين، المصدر السابق، ص١٢٠.

٢٢ محمد الصادق باي: محمد الصادق بن الحسين بن محمود باي ولد في السابع من شباط عام ١٨١٣م، وهو الباي الثاني عشر من حكم الأسرة الحسينية، والتي حكمت تونس من ١٧٠٢-١٩٥٧م، تلقى تربية تقليدية وتعلم الكتابة، اعتلى العرش ١٨٥٩م، وأستمر حكمه (٢٢) عام وكانت مدة حكمه حاسمة في تاريخ تونس، إذ فرضت فرنس الحماية على تونس = عام ١٨٨١م، أدخل العديد من الإصلاحات إلاَّ أنَّ البلاد عانت من أزمة اقتصادية، وفي عام ١٨٦٩ أعلن عن إفلاس الدولة الحسينية توفي في ٢٨ تشرين الأول ١٨٨٢م. للمزيد ينظر: أنمار لطيف جاسم، تونس في عهد الباي محمد الصادق (١٨٥٩-١٨٨٢م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، للدراسات، بغداد، ٢٠١٣، ص١٣؛ حلمي محروس، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية، شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ج١، ص٢٤٣.

٢٣ محمد الصادق باي بن حسين باي وهو الباي الثاني عشر لتونس ولد في ٧ شباط ١٨١٣ تسلم الحكم بعد وفاة أخيه محمد باي في ٢٢ أيلول ١٨٥٩ شهد عهده إصدار الدستور التونسي في ٢٦ نيسان ١٨٦١ وشهد عهده ثورة عارمة عام ١٨٦٤ كادت أن تسقط حكمه، فضلاً عن الأزمات المالية التي حصلت بسبب سياسة القروض التي اتبعتها الحكومة التونسية ونتجت عن الوصاية المالية الدولية على المالية التونسية عام ١٨٦٩، شهد سنوات عهده ١٨٧،٣-١٨٧٧ وهي المدة التي أصبح فيها خير الدين وزيراً أكبر محاولات إصلاح وتحديث في مرافق الدولة كافة، إلاَّ أنَّ بعد هذه المدة، عاد الفساد المالي يسود الحكومة يقابله التنافس الاستعماري على تونس الذي جسده مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ الذي عبد الطريق لإعلان الحماية الفرنسية على تونس عام ١٨٨١ توفي في ٢٧ تشرين الأول ١٨٨٢. الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق ١٨٥٩-١٨٨٢، تونس- زغوان - صفاقس، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ١٩٩٥، ص٦٥.

٢٤ شوقي عطاالله الجمل، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي حتى الوقت الحاضر (ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب الأقصى)، المكتب المصري، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٩٤-٢٩٥.

٢٥ ليلى بلحاج، عبير حابي، المصدر السابق، ص٥٧.

٢٦ نقلاً عن: تركي بن عجلان، المصدر السابق، ص٩٧.

٢٧ السلطان عبد العزيز: وهو السلطان عبد العزيز بن محمود الثاني وهو السلطان الثاني والثلاثين للدولة العثمانية ولد في اسطنبول في ٨ شباط ١٨٣٠ تولى الحكم في ٢٥ حزيران ١٨٦١ شهد عهده العديد من الإصلاحات التي تمت على يد الصدر الأعظم محمد أمين عالي باشا وفؤاد باشا، وكان أول سلطان عثماني يزور اوربا، اختلفت الروايات على موته منهم من قال انه مات منتحراً ومنهم من قال مات مقتولاً، أعلن عن انتحاره في ١ حزيران ١٨٧٦. يوسف بك أصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان مناول نشأتهم حتى آلان، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥، ص١٢٥.

٢٨ تركي بن عجلان الحارثي، المصدر السابق، ص٩٨.

٢٩ ليلى بلحاج، عبير حابي، المصدر السابق، ص٧٥.

٣٠ مؤتمر برلين: جاء ذلك المؤتمر لكي يعدل معاهدة سان ستيفانو في ٣ أذار ١٨٧٨ وإعلان استقلال دول البلقان والمتعلق باقتسام أملاك الدولة العثمانية بين الدول الكبرى، وضع (٦٤) مادة تم التوقيع عليها في

الثالث عشر من تموز ١٨٧٨م. للإطلاع على نص تلك المواد. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العثمانية، دار الخليل، بيروت، ١٩٧٧، ص٣٨٩-٤٠٥.

٣١ وسام هادي عكار، السياسة الفرنسية حيال تونس (١٨٨١-١٩١٤)، مجلة الأستاذ، العدد (١٦٤)، لسنة ٢٠١٥م، ص٢٥٦.

٣٢ عبدالحميد الثاني: هو السلطان الرابع والثلاثون للدولة العثمانية والسادس والعشرون من ال عثمان الذين جمعوا بين الخلافة والسلطنة، ويعد أحد السلاطين الذين امتلكوا سلطة فعلية تلقى تعليمه بالقصر السلطاني وتعلم اللغات الفارسية والعربية، شهدت خلافته عدد من الأحداث العامة، أمثال الحرب الروسية- العثمانية عام ١٨٧٧م ومعاهدة سان استيفانو عام ١٨٧٧م، ومد سكة حديد الحجاز التي ربطت دمشق بالمدينة المنورة، ومذابح الأرمن، وفقدت الدولة العثمانية أجزائها من أراضيها في البلقان خلال حكمه، للمزيد ينظر: مذكرات السلطان عبدالحميد الثاني، ترجمة وتقديم: محمد حرب، الطبعة الثالثة، دار العلم القلم، دمشق، ١٩٩١م.

٣٣ نخبة من الأساتذة الجامعيين، المصدر السابق، ص٢٣.

٣٤ الجنرال بربار: ولد في ٤ شباط ١٨٢٤م، أرسل إلى الجزائر ١٨٥٦م شارك في الحرب ضد الألمان ١٨٧٠-١٨٨١م قاد لواء نحو تونس لاحتلالها للمزيد من التفاصيل ينظر: عبان سامية، معاهدات الاحتلال الفرنسي للمغرب العربي، مذكرة تخرج مباشرة (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف، الجزائر، ٢٠١٢م، ص٤٣.

٣٥ معاهدة باردو: وهي المعاهدة التي فرضت بموجبها فرنسا الحماية على تونس عام ١٨٨١م، وقد وقعها باي تونس محمد الصادق، ولم تشير إلى الدخل الفرنسي في شؤون تونس الداخلية، وإنما احتلال فرنسا لمراكز معينة لضبط الأمن، وذلك بسبب تعرض قواتها المتواجدة في الجزائر لهجمات القبائل العربية، سيما المتواجدة على الحدود بين الجزائر وتونس، وقد اتخذت فرنسا من ذلك ذريعة لاحتلال تونس، تعهدت فرنسا بموجب المعاهدة بزوال الاحتلال، في حالة الاتفاق بين الطرفين وإعادة الأمور إلى مجاريها الطبيعية، فضلاً عن تعهدها بحماية الباي وأسرته، من أي خطر يهدده ويهدد بلاده، مقابل تعهد الباي بعد إدخال الأسلحة والذخائر إلى الأراضي الجزائرية، وسميت المعاهدة بمعاهدة باردو نسبة إلى المدينة = التي يسكن بها الباي في تونس، إلاَّ أنَّ فرنسا استبلت المعاهدة بمعاهدة جديدة في ٨ حزيران ١٨٨٣م، سميت باتفاقية المرسى، والتي تضمنت فرض الحماية على تونس والتدخل في شؤونها الداخلية، وتعهد الباي بإدخال الإصلاحات الإدارية والقضائية والمالية، والتي تطلبها الحكومة الفرنسية، وذلك مقابل تقديم قرضاً لتونس، وحسب شروط فرنسا، وتعد تلك المعاهدة تأكيد لشروط معاهدة باردو ١٨٨١م، وتكملة لها. ينظر: نيقولا زيادة، تونس في عهد الحماية ١٨٨١م إلى ١٩٣٤م، دار الرائد للطباعة، القاهرة، ١٩٦٣م، ص١٣٤-١٣٧؛ يوسف درمونة، تونس بين الاتجاهات، دار الكتب القاهرة، ١٩٥٣، ص٢٧؛ ملحق (١).

٣٦ وسام هادي عكار، السياسة الفرنسية حيال تونس (١٨٨١-١٨٩١)، مجلة الأستاذ، العدد (١٦٤)، لسنة ٢٠١٥م، ص٢٥٦.

٣٧ المصدر نفسه، ص٢٥٧.

٣٨ نخبة من الأساتذة الجامعيين، المصدر السابق، ص١٠٠.

٣٩ نخبة من الأساتذة الجامعيين، المصدر السابق، ص٢٧.

٤٠ تركي بن عجلان الحارثي، المصدر السابق، ص١٠٣.
٤١ المحجوبي علي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، ط١، دار سراس للنشر، ١٩٨٩م، ص٥٤.
٤٢ تشانجي، المصدر السابق، ص٨٥.
٤٣ شوقي عطالله الجمل، المصدر السابق، ص٨٦-٨٨.
٤٤ تشانجي، المصدر السابق، ص١١٥-١١٨.
٤٥ شوقي عطالله الجمل، المصدر السابق، ص٨٦-٨٨.
٤٦ ليلى بلحاج، عبير حابي، المصدر السابق، ص٩١.
٤٧ محمد بيرم: فقيه محدث وأديب وعالم دين وهو أبن محمد بيرم الثالث، وجده محمد بيرم الثاني، وهو من عائلة استقراطية، ولد في تونس أب ١٨٠٥،درس وعمره ١٨ عاماً بالمدرسة العتيقة ثم الباشية ثم جامع الزيتونة، تم تكليفه من قبل أحمد باي برئاسة الفتوى الحنفية ونقابة الأشراف، وهو أول من لقب بشيخ الإسلام في تونس، وكان مقرباً من أحمد باي إذ كان الأخير يستشيره في المهام، وأسنده صلاحية الوظائف الدينية، تزوج من شقيقة محمد باي، وأصبح مستشاره في الجهازين الإداري والسياسي وفي القضايا السياسية، أسهم في شرح قواعد عهد الأمان، توفي في تونس في تشرين الثاني ١٨٦١. فتحي القاسمي، الشيخ محمد بيرم الخامس، حياته وفكره الإصلاحي، تونس، دار الحكمة، ١٩٩١، ص٤٣.
٤٨ علي المحجوبي، المصدر السابق، ص٩٩.
٤٩ أسماء بو صبري، حناوية حفصاوي، المقاومة الشعبية المسلحة في تونس ونتائجها (١٨٨١-١٩٠٧)، جامعة الجيلالي بو نعامة خميس مليانة، الجمهورية الجزائرية، ٢٠١٨، ص٩٩.

**المصادر:**

1. Ali MAHJOUBI, "Mustafa Kemal Atatürk ve Habib Bourguiba'da modernizmin algılanması", Kemalizm ve kemalistler, 1. Arap-Türk Yuvarlak Masası Bildirileri, 1999.
2. Didier BILLION, La politique extérieure de la Turquie une longue quête d'identité, Paris, L'Harmattan 1997.
3. Georges DAY, Les affaires de la Tunisie et le Maroc devant les Nations Unies, Paris, Pedone, 1953.
4. hürriyet gazetesi, 28, 3, 1952, Zafer GAZETESI 3 Mart 1952.
5. Maroc et Tunisie, le problème du protectorat, La Nef, 10 année, cahier. n°2, Paris, Julliard, 1953.
6. Mehmet GÖK, L'attitude de la Turquie face à la decolonization 1945-1965, thèse de doctorat (inédite), Université Paris, 1976.
7. Suleyman Yesilyurt, Turkiye'nin Basbakanlari, Demirtepe, Ankara,2006..
8. survy of intemtinal affairs 1954..
٩. زبدة زينة والميطة برك، المؤتمر التاسيسي التونسي، دار سراس، تونس، (د.ت) .

١٠.أحمد خالد، الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي وإشكالية فكره السياسي، الدار العربية للكتاب، تونس، ٢٠٠١م.
١١.آمال واعر، بورقيبة ودوره في الحزب الدستوري الجديد ١٩٣٤-١٩٥٦م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قطب شتمة، جامعة محمد خضير بسكرة.
١٢.اودو داوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم، دار الحكمة، لندن؛ ٢٠٠٦.
١٣.بن قاسم حسينة، الحبيب بورقيبة ودوره في الحركة الوطنية التونسية ١٩٣٤-١٩٥٢م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ٢٠١٦.
١٤.تأليف نخبة من الأساتذة الجامعيين بإشراف الأستاذ خليفة الشاطر، تونس عبر التاريخ، ج٣، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، تونس، ٢٠٠٥.
١٥.توفيق المديني ، المقاومة الوطنية التونسية، تونس للطباعه والنشر ، (د. ت).
١٦.جمهورية مصر العربية، وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري، محفظة ذي الرقم (٦٠١)، ملف ٣/١١٠/٣٧، ج٥
١٧.حسن زغير حزيم، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي (١٩٣٣-١٩٨٧م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.
١٨.حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي، حزب العدالة وأثره في السياسة الداخلية لتركيا ١٩٦١-١٩٠٨م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة كربلاء، ٢٠١٩، ص١٢-١٣.
١٩.رغد عبد الإمام فايز يوسف، محمد مزالي حياته ودوره السياسي الثقافي في تونس ١٩٢٥-١٩٨٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٥.
٢٠.سجى محسن محمد، الأسس الفكرية لحزب الشعب الجمهوري وأثرها في الحياة السياسية المعاصرة ١٩٢٣-١٩٣٨، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية، ٢٠١٤).
٢١.سعد توفيق عزيز عبدالله، الحركة العمالية في تونس (١٩٤٦-١٩٥٦) نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
٢٢.صالح جعويل جويد السراي وفاطمة فالح جاسم الخفاجي، موقف جامعة الدول العربية من أزمة العلاقات المصرية-التونسية (١١-١٥ تشرين الأول عام ١٩٥٨)، مجلة ذي قار، المجلد (١٢)، العدد (٣)، أيلول، ٢٠١٧م.
٢٣.عبدالعزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، ترجمة سامي الجندي، دار القدس، بيروت، ١٩٧٥.
٢٤.عبدالوهاب الكيالي ومظفر زهير، الموسوعة السياسية، بيروت، ١٩٧٧م.
٢٥.علي البهلول، تونس الثائرة، المطبعة العالمية، القاهرة، ص٧٧؛ أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (١٨٨١-١٩٥٦)، ترجمة: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٦.
٢٦.غيلان سمير طه التكريتي، مجلة أداب الفراهيدي، العدد (١٣)، كانون الأول ٢٠١٣.
٢٧.قاسم زغير كاظم، الحزب الدستوري التونسي الجديد، رسالة ماجستير( غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٤م.
٢٨.كوكهان دومان،" تحليلات للعلاقات التركية التونسية في ضوء الربيع"، يلدز للعلوم الاجتماعية،

٢٠١٨، ص٥٦.
٢٩.لفننت كوش اوغلو، رززان اونالب، وأحمد جالشكان، العلاقات التركية–التونسية عبر التاريخ، أنقرة، ٢٠١٣.
٣٠.متين ايدوغان، حروب الاستقلال في شمال أفريقيا، ٢٠١٤، E.T، ٢/٢٦/ ٢٠١٩.
٣١.محمد بوذينة، مشاهير تونسيين، ط٢، مطبعة شركة فنون الرسم والنشر، تونس، ١٩٨٨م.
٣٢.محمد فاضل الجمالي، صفحات من تاريخنا المعاصر، دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٣م.
٣٣.مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية معالم وثائق وموضوعات زعماء، در رواد النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت)، ج٧.
٣٤.مصطفى الحديثي، يوم خدع العراق الأمم المتحدة من أجل تونس، البث الحي لقناة الجزيرة القطرية، في ١٢ تشرين الأول ٢٠١٦م.
٣٥.مصطفى الزين، اتاتورك وحلفاؤه، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٢م.
٣٦.ناديه ياسين عبد، الاتحاديون دراسة تاريخية في جذورهم الاجتماعية وأطروحاتهم الفكرية (أواخر القرن التاسع عشر–١٩٠٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب– جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
٣٧.نبأ مكي وهيب، الحركة العمالية والنقابية في تركيا ١٩٤٥–١٩٨٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٦.
٣٨.نعمة بحر فياض، صالح بن يوسف ودوره السياسي في تونس ١٩٣٢–١٩٦١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة تكريت، ٢٠١٢.
٣٩.الهادي زربيني، ثورة (١٩١٥–١٩١٨) ودورها في تحرير المغرب العربي، (د.ن)، تونس، ٢٠٠٢.
٤٠.هيفاء محمد أحمد، حياة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في كلمات، مجلة أوراق أفريقية، السنة الثالثة، العدد (٣٣)، نيسان ٢٠٠٠.
٤١.وزارة الخارجية التركية، .http://www.mfa.gov.tr/default.tr.mfa، E.T: 15.03.2019
٤٢.ياسر عدنان عليوي، جلال بايار ودوره السياسي والاقتصادي في تركيا ١٨٨٣–١٩٦٠، رسالة ماجستير، (جامعة سامراء: كلية التربية، ٢٠١٢).
٤٣.m.marefa.org، شوهد الموقع الساعة الحادية عشر مساء المصادف ٢ تشرين الأول ٢٠٢٠.